الأمم المتحدة

A/ES-10/612–S/2014/16

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
10 January 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسائل متطابقة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

على الرغم من الآمال الكبيرة بأن تجلب هذه السنة الجديدة سلاما طال انتظاره بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بدأت السنة باستمرار الممارسات الإسرائيلية الطائشة وغير القانونية التي تعمق الريبة والشك فيما يتعلق بنوايا إسرائيل والتزاماتها إزاء السلام وتواصل تخريب آفاق تحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

وعلى الرغم من أن جهودا مكثفة تبذل لتحقيق السلام، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بعناد حملتها الاستيطانية الطائشة في جميع أنحاء دولة فلسطين المحتلة، بما ينتهك القانون الدولي انتهاكا صارخا ويتعارض تعارضا تاما مع أهداف المفاوضات المتمثلة في إنهاء احتلال إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وتحقيق استقلال الدولة الفلسطينية وإيجاد حل عادل لجميع المسائل الأساسية العالقة، بما يتيح لدولة فلسطين ودولة إسرائيل التعايش جنبا إلى جنب، في سلام وأمن.

واليوم، أعلنت حكومة إسرائيل عن خطط لبناء أكثر من ١ ٤٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنات في القدس الشرقية المحتلة وأماكن أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويشمل ذلك، في جملة أمور، خططا لبناء ٦٠٠ وحدة أخرى في مستوطنة ”رامات شلومو“؛

14-20500 (A) 150114 170114

الرجاء إعادة استعمال الورق

وخططا للبناء في منطقة ”غوش عتصيون“، جنوب القدس، وهو ما يزيد من تفتيت الصلة التاريخية القائمة بين المدينة ومنطقة بيت لحم؛ وخططا لتوسيع مستوطنة ”أرييل“ الشاسعة، التي تقع على بعد ١٢ ميلا في عمق الضفة الغربية.

وتقوض هذه الأعمال الاستفزازية وغير القانونية المحاولات الدولية والإقليمية لتيسير المفاوضات بين الطرفين والمضي بها قدما، بما في ذلك الجهود الدؤوبة التي يبذلها جون كيري، وزير خارجية الولايات المتحدة، وتجعل المفاوضات بلا معنى. حتى أن الشهود الإسرائيليين على هذه الأعمال الإجرامية يؤكدون التأثير المدمر للنوايا الخبيثة لحكومة إسرائيل والرسالة التي تبعث بها في هذا الصدد. وقد أصدرت اليوم منظمة ’السلام الآن‘، وهي منظمة غير حكومية إسرائيلية ترصد الأنشطة الاستيطانية، بيانا أكدت فيه أن ”هذه الإجراءات تشكل مؤشرا على أن هذه الحكومة غير جادة بشأن العملية؛ وهي، في الواقع، تخدع الجمهور الإسرائيلي والقيادة الفلسطينية ووزير خارجية الولايات المتحدة والمجتمع الدولي“.

وقد حان الوقت لأن يتصدى جميع الأطراف المعنية في المجتمع الدولي، بما فيها مجلس الأمن، بوضوح وحزم لهذه القرارات التي تتخذها إسرائيل بازدراء. ويجب أن يستند هذا الرد إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي ترى أن جميع هذه الأنشطة الاستعمارية غير قانونية، وعلى توافق الآراء الدولي في ما يتعلق بالحل القائم على وجود دولتين للتراع. ويجب أن تكون الرسالة الموجهة إلى إسرائيل واضحة: الأنشطة الاستيطانية غير قانونية ويجب أن تتوقف، وسيكون ثمة عواقب لاستمرار القيام بهذه الأعمال غير القانونية، وستحاسب إسرائيل في حال أدت هذه الأعمال إلى انهيار جهود السلام والحل القائم على وجود دولتين.

وتأتي هذه الرسالة متابعة لرسائلنا السابقة التي بلغ عددها ٤٨١ رسالة في ما يتعلق بالأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/ES-10/611-S/2013/782)، تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي ما فتئت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان هذه التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير، المراقب الدائم
لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة